

ولا يجوز لأبى الله منه يوم القامة صرفا ولا عدلا وزمة المليون ودية المات
المهر للمكافرة صحيح والمهر من كنف واحدة منه **بغيرها** إذا نكحها كالعبد
والمرأة فإذا آمن أحد من أهلها لا يجوز لأحد من بنيهم أن ينقض ذمته من إحصاء
معه ساكنة وفيه المأسأة أي نقض عهده **فعله** لغة الله والملاحة والله
أجره من الإيفاء منه يوم القامة صرفا ولا عدلا وصح ابن حبان من حديث عائشة
مرفوعا عن قول النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يجوز للمكفول العلق أن يكتب ثلاثين
غزة في فتح البصرة وفي الحديث أنه لا يجوز للمكفول العلق أن يكتب ثلاثين
فلان بل يقول فلان مولى فلان ويجوز له أن ينسب إلى نفسه كالمكفول وقال
غيره أو ولي أن يفتق بذكره أيضا كان فقولا القرشي بالولاء أو مولاهم قال
وفيه أن من علم ذلك ونعله سقطت شهادته لا يثبت عليه من الوعيد
وتجب عليه التوبة والاستغفار وفيه قال حدث ابن عيسى **الفضل** بن دكين
قال حدثنا عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه
قال **نزل النبي صلى الله عليه وسلم على سبع ألوية** يعني أنه حق أن يثب
العتق وذلك لأنه غير مقدر للتسليم قاله في الخراج. هذا باب بالنسب
إذا سلم على يديه ولغيره ولا أكثر رجل ولا أكثر رجل بالتعريف والتعريف
أولى والمعنى إذا سلم على علي بن رجل وكان الحسن البصري لا يرى له الله على
يديه ولا هو بغير الولاء ولا يدر بفتحها القات ولا يدره الكليم يديه ولا
يقع الولاء والهيبة بل الولاء بالله وهذا لا يروى عنه شي من الثوري في جامع
وأخبره أبو بكر بن أبي شيبة أن جماعة من طريق يروى عن الحسن البصري لا يرى له الله
شأن أو صله له بماله وقال النبي صلى الله عليه وسلم **لو لم يكن العتق** فخرجه من سلم
على يديه رجل لما فيه الرواية الأخرى إنما الولاء لمن أعتق كما لا يخفى وصح مرسلا
قريبا ويحضر أوله وفيه ثلثه من تميم هو ابن أوس ابن خازم بن سواد
العتق **الدارم** نسبة إلى بني الدارم بن كرم وكان من أهل الكوفة مشتهر
من العجم وكان من أفاضل الصحابة وله مناقب وفي العزم أفرادها بالثاني
اعانني الله على ذلك على حسن المالك **رفعه** في الحركات ولا يدر رفعه
بغير التماس وضع العتق أي رفع تيمم الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم
وضله البخاري في تاريخه وأبو داود وابن أبي عمير والطبراني والبايع في
مسند عمر بن عبد العزيز تأليفه كلهم من طريق عبد العزيز بن عبد العزيز
قال سفيان بن عيينة عن ابن عمر بن عبد العزيز ابن قيس بن
دويع عن تميم الدارم أنه قال قلت يا رسول الله ما السنة في رجل يبيع الله
بغير رجل من الكلاب قال هو أولى الناس بحبها وقال البخاري رحمه الله
وأخبرني في قصة هذا الخبر قال بعضهم عن ابن موهب سمع نبيها ولا يصح لقول النبي

صلى الله عليه وسلم المولى المأخوذ وقال الكوفي في هذا الحديث ليس ثبات المأخوذ به
الحديث ابن موهب عن ابن موهب وابن موهب ليس بالمعروف ولا نفعه لغيره
وقيل لا يثبت. وقال الثوري عن أسامة بن زيد قال دخل بعضهم بين ابن
موهب وبين تميم بنه رماه يحيى بن حنيفة وقيل أنه نفذ فيه بغير قبضة
ورواه أبو أحمد السمعاني وذكر تميم أوجه السناد وقال ابن المنذر
الحديث مضطرب هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبضة وقال بعض
الرواة فيه عن عبد الله بن موهب وبعضهم عن موهب وعبد العزيز بن موهب
بالمأخذ قال في الفقه هو من رجال أبي ربيعة في الأثره لكنه ليس بالمكفول وما
ابن موهب فلم يدر كتميم وأما الثاني إلى أن الرواية التي وقع النص فيها
يسماعه من تميم خطأ لكنه وثقه بعضهم بغيره في هذا الحديث أبو زرعة الرازي
وقال أنه حديث من صحيح الحديث مضطرب وهو ما رواه في التاريخ بأنه لا يصح لمعاذ
حديث إنما الولاء لمن أعتق ويخذه أنه لو صح لما قام هذا الحديث وعلى التزاد
فيكون في الخبر هل يخص غيره الحديث المتفق على صحته هذا فيستثنى منه من سلم
أو تولا أو الأول كونه في قوله أو إلى الناس بمعنى التفرق لمعاذ وما أشبه ذلك
الألميراث وسبق الحديث المتفق على صحته على غيره من جهة الجمهور إلى الثاني وبه
جزم ابن القصار وقال أبو حنيفة وأصحابه أنه لا يقران عقل عنه وإن لم يعقل
عنه فله أن يتول عنه لغيره قاله في فتح البصرة. وبه قال **صاحبه** ابن عيسى
البيهقي **مالك** هو ابن أبي الصبحي أسامة لا ثمة **هو نافع** مولى ابن عمر عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وسقط المولى من لاي در
أرادت أن تشتري حرة هو بريدة **تفقه** أي لا تفتقها وهو بغير الفرقه
فقال أهلها **بشعها على أن** ولاوها لما ذكرت لرسول الله أي ذكرت عائشة
فوقهم **بشعها على أن** ولاوها هالكا ولا يدر ذكرت ذلك لرسول الله **صلى الله**
وله فقال لا تفتق ذلك وذكر الثالث ولا يدره الشافعي لا يمنع بالثب
الشعلة بعد العتق فأنما الولاء لمن أعتق **أعتق** المأخوذ من خطابه أو كرماني بعتان
الولاء يخفى بين أعتق وبين المأخوذ في عتقه قال العتق ويجوز أن يكون المأخوذ
كسرى في قوله يغالي ويل لمطمنين واستحقاق العتق لغيره المولى لا ساق في
استحقاق غيره ويجوز أن يكون للمصروفة وصيرة المولى لا ساق في
صيرة ربه لغيره. وبه قال **صاحبه** عمر مسلوب قال المأخذ ابن عمر وقع في
رواية أبي علي بن شيرين عن العنبري محمد بن سلام وفي روايته إلى ذرع عن الشافعي
محمد بن يوسف يعني الشافعي قال أخبرنا جريد بن محمد عن ابن جهم عن منصور
أبي القعقري إبراهيم الخفي عن الأسود بن يزيد قال ابن جهم عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت **أشترت بريدة فاشتريت أهلها ولائها** أن يكون لهم

صلى